الفصل الخامس

أساليب البحث وأدواته

وتعني الطرق والإجراءات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعطيات الضرورية لاختبار الفروض، أو للكشف عن الظواهر المختلفة أو الإجابة عن الأسئلة البحثية وتتعدد هذه الأساليب والأدوات وسنعرض لها في ما يلي:

المبحث الأول

أسلوب تحليل المضمون Content Analysis

يعد أسلوب تحليل المضمون من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها الدراسات الإعلامية، وهذا لا يعني أن العلوم الإنسانية الأخرى لا تستخدم هذا الإسلوب، ذلك أن الكثير من الحقول المعرفية الأخرى كالأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع تستخدم هذا الأسلوب.

كما أن علم السياسة يستخدم هذا الأسلوب بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وأنماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب، وكذلك اهتمامات الرأي العام وخطابات المعارضة السياسية، وصورة الأمة عند الغير. وقد كان الفضل لتطوير أسلوب تحليل المضمون إلى العالم السياسي الأمريكي « هارولد لاسويل » حيث أدخل تطويرات هامة علي هذا الأسلوب أضفت عليه جاذبية، وزودته بأسس وقواعد أغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه.

تعريفه وأهميته

يعرفه «برلسون» Berelson « تحليل المضمون أسلوب للبحث يستهدف الوصف الموضوعي، المنظم، الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال »[1].

(1) Klaus Krippendorff, Content Analysis An Introduction, to its Methodology, (Beverly Hills: sage Publications,1980) , P.21.

ويعرفه «كريبندورف» Krippendorff . «تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل[1]».

ويعرفه «سمير حسين» تحليل المضمون هو «أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها ـ من حيث الشكل والمضمون ـ تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث، أو فروضه الأساسية، طبقًا للتصنيفات الموضوعية التي يحددها الباحث، وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك إما في وصف هذه المواد الإعلامية التي تعكس السلوك الاتصالي العلني للقائمين بالاتصال، أو لاكتشاف الخلفية الفكرية، أو الثقافية، أو السياسية، أو العقائدية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو للتعرف على مقاصد القائمين بالاتصال من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية ـ شكلاً ومضمونًا ـ والتي يعبر بها القائمون بالاتصال عن أفكارهم ، ومفاهيمهم. وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية ، ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية»[2] .

يحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية وهو أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام ، وقلة التكلفة مقارنة مع الدراسات الاستبيانية، ويسر الحصول على البيانات في كثير من الأحيان. وتقدم لنا النتائج المتحصل عيلها من استحدام هذا الأسلوب كمًّا هائلاً من المعلومات، فهو أسلوب يزودنا بالمعرفة وبرؤيات جديدة ويرشدنا في نشاطاتنا البحثية. إننا نستطيع معرفة الكثير من أحوال الأمم وأنماطها الثقافية والمعيشية من خلال استخدام تحليل المضمون، كما نستطيع معرفة التطورات التي لحقت ثقافة معينة، أو نمطًا من التفكير، أو الأساليب اللغوية والأدبية من خلال استخدام هذا الأسلوب.

---

(1) Loc. cit.

(٢) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٢

ويندرج أسلوب تحليل المضمون ضمن الدراسات التي تعتمد التحليل الكمي، والعد، والقياس في الدراسات الإنسانية، وهو ما يجعله يزودنا بكميات كبيرة من الملعومات والبيانات. وهو أسلوب يمكن أن يقوي كفاءة التحليل ودقته وشموليته وتعبيره تعبيراً صحيحاً عن المضمون واستبعاده للتقديرات الذاتية للباحث. ويتميز هذا الأسلوب باشتراطه الموضوعية في تناول موضوعاته، فكل الخطوات التي يتبعها الباحث المستخدم لهذا الأسلوب تستدعى انضباطها بقواعد وإجراءات واضحة ودقيقة، حيث يتوجب على الباحث أن يجيب عن مجموعة التساؤلات، والتي من أهمها:- ما هي الفئات أو الفصائل أو التصنيفات التي ستستخدم في التحليل؟

- كيف يمكن التفريق بوضوح بين كل فئة وأخرى؟

- ما هو المحك أو المعيار الذي سيستخدم في اختيار وحدات معينة (الكلمة - العبارة - الموضوع - الشخصية... إلخ) في عملية التصنيف دون غيرها من الوحدات؟

- ما هي المسببات التي تقود إلى استدلالات وتفسيرات معينة دون غيرها بعد ظهور نتائج التحليل؟

فالموضوعية تستدعي الإجابة عن هذه التساؤلات، والتزام الموضوعية وتلافي التحيز. ويتم التأكد من فكرة الموضوعية من خلال إجراءات الثبات وتطبيقاتها، وذلك باستخدام مقاييس عدة من أهمها:قدرة باحثين آخرين على التوصل إلى النتائج نفسها التي توصل إليها الباحث باستخدام الأساليب والإجراءات البحثية نفسها وللمادة ذاتها. كما يستدعي أسلوب تحليل المضمون الحياد الذي يفرض على الباحث أن يبعد تحيزاته وأفكاره المسبقة وتصوراته الذاتية، ولكن يركز على المضمون موضع الدراسة، ويقوم بتحليله ليتوصل إلى النتائج، والمؤشرات والتفسيرات التي تقوده إلى المزيد من الفهم والإدراك للمشكلة التي يتولى دراستها[1].

كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والضبط، وفي مواجهة كثرة المواد

---

(١) نادية سالم، «أسلوب تحليل المضمون، عرض منهجي لعينة من الدراسات المصرية»، في ودودة بدران (محرر)، «البحث الأمبريقي في الدراسات السياسية، مرجع سابق، ص ص ٢٨ - ٢٩.

موضع التحليل وتنوعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي[1] . كما يفيد في معرفة الميول المختلفة .

وتتعدد استخدامات تحليل المضمون، حيث يستخدم لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، ومذكراتها، وتصريحاتها. ويمكن أن يستخدم هذا الأسلوب في معرفة توجهات دولة إزاء أخرى، وذلك بدراسة مضمون الصحافة الرسمية إزاء الدولة المعنية. ويستخدم هذا الأسلوب، أيضا، في معرفة مصدر المعلومات مما يتيسر معه اكتشاف التحيز أو الموضوعية في وسائل الإعلام، فعلى سبيل المثال. قام أحد الباحثين بتحليل مضمون برامج المقابلات السياسية في الشبكات الثلاث الأمريكية (CBS,ABC, NBC) ووجدأن هذه البرامج قد استضافت (٣٨ شخصية «إسرائيلية» بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٤)، بينما استضافت (٩ شخصيات عربية فقط من جميع أجزاء الوطن العربي). وكذلك يفيد في التعرف على خصائص البرامج الإذاعية والتلفزيونية[2] .

خطوات تحليل المضمون؛

ينبغي للباحث الذي يختار أسلوب تحليل المضمون أن يتبع الخطوات التالية:

١- **تحديد مشكلة البحث أو موضوعه:** كأن يقوم الباحث بتحديد ميول الصحافة الحكومية الجزائرية إزاء أزمة الخليج الثانية.

٢- **صياغة الفروض** (افتراض وجود علاقة بين المتغيرات) ولا يشترط في البحث دائمًا، أن يصوغ فروضًا، بل يكفي أن يجيب عن أسئلة.

٣- **تحديد مجتمع البحث:** وتشير هذه الخطوة إلى المادة أو المواد التي سوف تخضع للبحث والدراسة. فقد يتضمن مجتمع البحث مقالات الأعمدة الصحفية المنشورة بمجموعة من الصحف خلال فترة من الزمن محددة.

٤- **اختيار العينة:** ينبغي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلاً صحيحًا وتتضمن هذه الخطوة ثلاث مراحل:

---

(١) سمير حسين، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٢) محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٩)، ص ص ١٤٥ ـ ١٤٧.

أ ـ اختيار عينة من المصدر بمعنى تحديد الأساس الذي في ضوئه يتم اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي كله. فمثلاً عند دراسة ميول الصحافة الحكومية في الجزائر نحو أزمة الخليج الثانية، يختار الباحث الشعب، والمجاهد، والمساء.

ب ـ اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي ستغطيها العينة.

جـ ـ اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته. وتشير إلى وحدة الإحصاء أو العد، وتمثل أصغر وحدة في عملية التحليل كلها. لذلك لابد من صياغة تصنيفات ثابتة، مثل وحدة الكلمة، والخبر، أي القصة الإخبارية ، المقالة كلها كوحدة للتحليل، الفيلم أو القصة أو الرواية، المشهد داخل فيلم (كم مشهد استخدمت فيه القوة والعنف)، والشخصية ، والموضوع ، والمفردة، ومقاييس المساحة والزمن، وفئات التحليل مثل، فئة مضمون المادة محل التحليل واتجاهها، والشكل، أي القوالب التي أفرغت فيها مادة التحليل، أو كيف قيل وهي فئة شكل أو نوع المادة وفئة شدة التعبير[1] .

٥ـ **الثبات** : يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، وبصيغة أخرى، يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها إذا ما أردنا إعادة البحث التحليلي، إذا توافرت الظروف ذاتها وكذلك الفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية. فالثبات يفيد في أنه؛ أي باحث تتوفر له الظروف ذاتها والمعطيات نفسها يتوجب أن يحصل على النتائج نفسها التي حصل عليها سابقه.

٦ ـ **الصدق**، يشير إلى مدى ملاءمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة. ويقتضي الصدق، والدقة في تحديد المفاهيم، واللجوء إلى المحكمين عند الاقتضاء[2].

وحدات تحليل المضمون

حيثما أن تحليل المضمون يعتمد الوصف الكمي الظاهر لمضمون الاتصال، فلابد من

---

(١) نادية سالم، مرجع سابق، ص ص ٣٤ ـ ٣٧. و محمد الوفائي، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) سمير حسين مرجع سابق، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٩.

تقسيم المضمون إلى وحدات، أو فئات، أو عناصر معينة، حتى تتم الدراسة كل عنصر أو فئة منها وحساب التكرار الخاص بها، وفي هذا الصدد ينبغي التمييز والتفريق بين وحدة التسجيل التي هي أصغر جزء في المضمون يتم عده، وهي الوحدة التي نحلل بمقتضاها. إنها أصغر وحدة يظهر خلالها تكرار الظاهرة. ووحدة السياق التي هي أكبر جزء من المضمون يمكن بحثه للتعرف على وحدات التسجيل. فقد تكون وحدة السياق ؛ فقرة أومجموعة فقرات، أوموضوعًا كاملاً يتولى الباحث دراسته للتعرف على وحدات التسجيل ، أو العد واستخراجها منه. ويرى الباحثون الخبراء أن هناك خمس وحدات رئيسية في تحليل المضمون هي : الكلمة ـ الموضوع أو الفكرة ـ الشخصية ـ الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية ـ مقاييس المساحة والزمن.

١- **وحدة الكلمة** : أصغر وحدة تستخدم في تحليل المضمون، فقد تعبر الكلمة عن رمز أو مفهوم أومدلول، ويختلف معناها باختلاف السياق الذي توجد فيه.

٢- **وحدة الموضوع أو الفكرة**: تعد هذه الوحدة أكبر وحدة وأهمها بالنسبة لتحليل المضمون، وأجداها لتحليل المواد الإعلامية، والدعائية، والاتجاهات، والقيم، والمعتقدات. هذه الوحدة هي عبارة عن جملة، أو عبارة تتضمن الفكرة التي يدور حولها موضوع التحليل.

ويرى «برلسون» إمكانية تقسيم الفكرة إلى مجموعة عناصر كما يلي:

ـ الموضوع الذي تركز عليه الفكرة ـ الجوانب التي تتناولها الفكرة ـ القيم المتضمنة في الفكرة ـ الطريقة أو الأسلوب المتبع في عرض الفكرة[1] .

٣- **وحدة الشخصية**: وتشير إلى الأشخاص أو (الشخص) الذي تدور عليه الرواية أو الفكرة، أي الشخص محور الاهتمام.

٤- **وحدة المفردة أو الوحدة الطبيعية للمادة الإعلامية**: وتشير إلى الوحدة الإعلامية التي يتولى الباحث تحليلها، وهي التي يستخدمها منتج المادة الإعلامية لتقديم هذه المادة إلى جمهور القراء، أو المستمعين، أو المشاهدين خلالها، ومن أمثلتها: الكتاب، الفيلم، القصة،

---

(١) سمير حسين ، مرجع سابق، ص ص ٧٩ ـ ٨٠.

المقالة، الحديث، البرنامج الإذاعي، الخطاب، البرنامج التلفزيوني، العمود، المسلسلات، المسرحيات، الرسوم المتحركة ، الإعلانات، الكاريكاتير. ويستطيع الباحث تصنيف البرامج التلفزيونية، مثلاً، إلى برامج سياسية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية، وترفيهية.

٥ـ **مقاييس المساحة والزمن** : وتشير إلى المقاييس المادية التي يتبعها الباحث للتعرف على المساحة التي تشغلها المادة الإعلامية المنشورة في الكتب أو الصحف، أو المطبوعات المختلفة. والمدة الزمنية التي استغرقتها المادة الإعلامية المذاعة بالرادايو أو المعروضة بالتلفزيون أو السينما. وذلك من أجل معرفة أهمية الموضوع[١] .

فئات تحليل المضمون

وهي عبارة عن الأسلوب الذي تصنف به وحدات التحليل، وتقسم فئات التحليل إلى فئتين : ١– فئة الموضوع أو المضمون (ماذا قيل؟) ٢– فئة الشكل (كيف قيل؟)

أولاً : ماذا قيل؟ : وتنصب على المحتوى المكتوب والمنشور والمذاع، وتتضمن:

أ ـ فئة الموضوع: وتشير إلى القضية التي تدور حولها مادة الاتصال.

ب ـ فئة الاتجاه: وتشير إلى اتجاه منتج المادة الاتصالية سواء كان كاتبًا، أو صحافيًا، أو إذاعة، أو منتج فيلم ـ نحو قضية معينة ـ هل هو مؤيد أومعارض أومحايد.

جـ ـ فئة المعايير التي تطبق على مضمون الاتصال: وتشير إلى الأسس التي يصنف اتجاه المضمون وفقًا لها (أي مجموعة المعايير التي يحكم بها باحث معين على مقالة على أنها معارضة أومؤيدة أو محايدة، وفي العادة، يلجأ الباحث إلى وضع مقياس كمي).

د ـ فئة القيم: وتشير إلى الأهداف المرجوة أو القيم المتضمنة.

هـ ـ فئة الطرق المتبعة: وتشير إلى الوسائل المتبعة لتحقيق الغايات وتتضمن كافة الوسائل والأساليب المتبعة لعرض الفكرة وشرحها.

هذه الأساليب قد تكون : تحليلة، دعائية، من خلال المناقشة، إملا آراء واتجاهات معينة، أو طلب الآراء والاقتراحات.

---

(١) المرجع نفسه، ص ٨١.

و ـ فئة السمات: وتشير إلى الخصائص والقدرات التي يتصف بها أشخاص المادة الاتصالية.

س ـ فئة الفاعل أو الممثل: وتشير إلى الشخص المحوري المحرك للأحداث.

ص ـ فئة المصدر: وتشير إلى جهة ومصدر المعلومة، ،وتتضمن هذه الفئة، الأشخاص، والصحف، والإذاعات، والقنوات التلفزيونية، ووكالات الأنباء، والأفلام، والوثائق وغيرها.

ض ـ فئة المكان: الذي صدرت منه مادة الاتصال (البلد مصدر المادة الاتصالية).

ع ـ فئة الجمهور المستهدف: من هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع أو الحكومة أو الدول الأجنبية التي يتوجه إليها المشرف على العملية الاتصالية؟

ثانيًا ـ فئات كيف قيل؟ : وتُعْنَى بالأشكال والقوالب التي صبت فيها مادة الاتصال، هل هي أخبار، تحقيقات، مقالات، قصص، كاريكاتير، تعليقات، إعلانات، وفي البرامج الإذاعية والتلفزيونية فيمكن أن تصنف على هذا النحو: أخبار، تحليلات، منوعات، تعليقات. كما يتم الاهتمام بشكل العبارة أو الجملة من الناحية اللغوية أو الفنية (هل العبارة تعكس أو تؤكد حقائق أو آراء أو استفسارات. وكذلك شكل المادة التحريرية. وموقع المادة في أي صفحة؟ وفي أي عمود؟ وكذلك الصورة المنشورة مع المادة الصحفية. وطرق عرض البرامج التلفزيونية والألوان، والشدة، والإثارة، والأشخاص الذين ترد على ألسنتهم المادة الاتصالية، والمدة الزمنية، والوقت المختار، والديكور ... إلخ.

وبعد ما ينتهي الباحث من إتمام الخطوات البحثية السابقة المتمثلة في طرح الإشكالية، وصياغة الفروض، وتحديد مجتمع البحث والعينة الممثلة له، واختيار وحدات تحليله وفئاته، ومراجعتها وترميزها وتبويبها، وتفريغها في جداول، ثم بعد ذلك القيام بتفسيرها في إطار تصوري معين، حتى تأخذ معنى ودلالات علمية وتضيف لبنة إلى صرح المعرفة[1].

***

(١) جمال زكي، والسيد يسين، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٦٢)، ص ص ٣٨١ ـ ٣٩٠. وانظر أيضا: ـ سمير حسين، مرجع سابق، ص ص ٨٩ ـ ١٠٠.
ـ محمد الوفائي، ص ص ١٥٩ ـ ١٦٢.

المبحث الثاني

الملاحظة

الملاحظة هي وسيلة من وسائل جمع البيانات التي تستخدمها مختلف العلوم، ولو بنسب مختلفة.

تعريف الملاحظة: تتعدد تعريفاتها ويمكن الإشارة إلى بعضها: « تعرف الملاحظة بصفة عامة بأنها إدراك الظواهر والمواقف والوقائع، والعلاقات عن طريق الحواس، سواء وحدها أو باستخدام الأدوات المساعدة ، وذلك في ما يتعلق بالغير »[1].

ويعرفها « كارترجود »: « الملاحظة هي الوسيلة التي نحاول بها التحقق من السلوك الظاهري للأشخاص، وذلك بمشاهدتهم بينما هم يعبرون عن أنفسهم في مختلف الظروف والمواقف التي اختيرت لتمثل ظروف الحياة العادية أو لتمثل مجموعة خاصة من العوامل »[2].

ويشترط « سيلتز » في الملاحظة لتصبح وسيلة علمية: ١- أن تخدم الغرض أو الأغراض المحددة للبحث. ٢- أن تصمم بشكل منظم. ٣- وتسجل نتائجها بانتظام وترتبط باقتراحات أو افتراضات عامة. ٤- وتخضع لاختبارات وضوابط « الصدق » و « الثبات »[3].

استخدامات الملاحظة في الدراسات السياسية

تستخدم الملاحظة في الدراسات السياسية لفهم أنماط التفاعلات السياسية المختلفة، ولأخذ صورة حية عن تصرفات الأفراد، والجماعات دون افتعال اختبارات اجتماعية قد لا تعبر عن الواقع كما هو، أو قد تفقد كثيراً من التلقائية في السلوك. فباستخدام الملاحظة يمكن تصوير المشاهد، والأنماط، والكيفيات، التي يتم بها الفعل السياسي. وبالملاحظة المباشرة يمكن دراسة عملية اتخاذ القرار في المؤسسات السياسية دراسة عميقة، خصوصا في المؤسسات الإدارية والتشريعية. إن كثيراً من القرارات السياسية التي تؤثر في العامة تتخذها البيروقراطية على مستوى الشارع (مثلما يفعل ضباط البوليس، وعمال الخدمة العامة)، كما يمكن ملاحظة حملة انتخاب شعبي وفهم إلى أي المجموعات ينتمي المرشح، وما هي الأدوات

---

(١) فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥) ص ١٠.

(٢) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ٢٢٠. (٣) المرجع نفسه، ص ٢٢١.

المستخدمة في الحملة الانتخابية. وكذلك تفيد الملاحظة الدراسات السياسية في مجال بحوث التقويم (التقييم) . ومعرفة آثار القرارات[1] .

كما تفيد في معرفة مدى التزام الأنظمة بالدساتير والقوانين التي يصدرونها، وذلك بمقارنة تصرفات ممثلي السلطة وتلك النصوص. إننا نستطيع الحكم على نظام ساسي بأنه ديمقراطي ليس من خلال النصوص الدستورية والقانونية والخطب، والشعارات، ولكن خلال ممارسة أعوانه وممثليه وموظفيه وأجهزته المختلفة في الشارع، ومع العامة في الحياة الاعتيادية.

كما نستطيع أن نتبين طبيعة نظام معين ينتمي إلى مجتمع تتعدد فيه الأعراق، والألوان، وذلك من خلال الملاحظة المباشرة لتصرفات موظفيه وأجهزته ، إزاء مختلف الأجناس والألوان. وتعد الملاحظة المباشرة ـ على الصعيد المنهجي ـ مفيدة للبحوث السياسية، لأنها تتجنب التشخيص المفتعل والمصطنع، وغير الحقيقي للتجارب والمسح الميداني، كما تمكن الباحث من دراسة الأفراد وهم في الواقع الاجتماعي والسياسي فعلاً. بمعنى أنها تزودنا بتقدير للسلوك الاجتماعي بدرجة كبيرة من الواقعية، مقارنة مع التقديرات التي يتم الحصول عليها بالتجربة الاجتماعية المفتعلة أو المسح[2] .

فالملاحظة المباشرة هي أسلوب بسيط يتبعه الباحث السياسي لفهم الطريقة التي يتصرف بها الأفراد إزاء المواقف المختلفة، وإمكانية رصد التلقائية التي يتصرفون بها، وهذه التلقائية التي تعبر عن مكنونات الأفراد يصعب إدراكها بوسائل بحثية أخرى.

وتفيد الملاحظة في معرفة المؤثرات التي تؤثر في الجماعات والتنظيمات، ودرجة كل مؤثر ومستواه، ومعرفة ردود الأفعال مختلف تلك المؤثرات وأوزانها.

كما تفيد الملاحظة المباشرة في معرفة توجهات الرأي العام، ،حينما يصعب استخدام وسائل قياس الرأي العام وتوجهاته، لضعف الإمكانات ، أو بسبب تمنع الناس من الإدلاء بآرائهم خوفًا من الإحراج والمضايقة والمتابعة أو بسبب صعوبات أخرى.

فالملاحظة قد تتغلب على كثير من مصاعب البحث التي تستخدم أنواع الاستبيان،

---

(١) جارول مانهايم وريتشارد ريتش، التحليل السياسي الامبريقي، ترجمة عبد المطلب غانم وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦)، ص ٣١٢.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣.

بسبب انعدام الحرية وعزوف الناس عن الاستجابة. ذلك أن الملاحظ يستطيع أن يندمج في المجتمع المبحوث ويعايشه، ويلاحظ تصرفاته على السليقة بدو تصنُّع، ويذهب إلى أبعد من وصف التصرفات، بل إلى معرفة القيم التي تنطلق منها تلك التصرفات. لذلك يمكن القول: إن الملاحظة المباشرة تفيد كثيراً في البحوث الوصفية والاستطلاعية ، والتي هي بدورها، كثيراً ما تكون قاعدة انطلاق لبحوث تفسيرية واختبارية، أي اختبار الفروض وتطوير النظريات، وتفيد البيانات المجموعة من خلال الملاحظة في صياغة المفاهيم وتطوير النظريات[1] .

أنواع الملاحظة:

يختلف المتخصصون في مناهج البحث العلمي بشأن تصنيف أساليب الملاحظة، وذلك بسبب المتغير الذي يعتمده كل باحث في عملية التصنيف. فهناك تصنيف يعتمد القصدية، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة مقصودة (علمية) وملاحظة غير مقصودة (عادية)

١- **الملاحظة العادية**: وهي ملاحظة يمارسها كل إنسان في حياته الاعتيادية، حينما ينظر ويلاحظ ما هو موجود ويجري في بيئته، وهو لا يستهدف إخضاع ذلك للبحث والدراسة العلمية المنظمة، ولا يسعى إلى اختبار فروض أو الكشف عن حقائق علمية، إلا أن الملاحظة قد تكون بداية وسبباً في ملاحظة علمية، وباعثاً على الكشف والتحقق والاختبار.

٢- **الملاحظة العلمية**: وهي أسلوب علمي يتبعه الباحث قصد الوصول إلى حقائق علمية سواء عن طريق الوصف، أو عبر تعميق ذلك من خلال عملية التفسير إذا تيسر الأمر، وذلك بالكشف عن طبيعة الظواهر والعلاقات الخفية التي توجد بين عناصرها، أو بينها وبين بعض الظواهر الأخرى، فهي ملاحظة هادفة ومنهجية ودقيقة، وغالباً ما تقوم على التسجيل والقياس[2] .

وهناك تصنيفات أخرى، منها ما ينهض على فكرة اندماج الملاحظ في الموقف المراد دراسته وملاحظته، فيصنفون الملاحظة إلى ملاحظة بمشاركة وملاحظة بغير مشاركة ، وهناك من يصنف على أساس التنظيم، فيصنف الملاحظة إلى ملاحظة منظمة، وملاحظة غير منظمة. إلخ. غير أننا سنقتصر على الملاحظة العلمية لأهميتها لموضوعنا، ويمكن تقسيمها إلى:

---

(١) المرجع نفسه، ص ٣١٩.

(٢) فاروق يوسف، وسائل جمع البيانات، مرجع سابق، ص ص ١٥ - ١٦.

أ ـ **ملاحظة بسيطة بغير مشاركة** : وهي الملاحظة العلمية التي يجريها الباحث بهدف ملاحظة مظاهر السلوك المختلفة ومراقبتها.

وهو يلاحظ ولا يشارك فعليًا في الموقف، إلا أنه قد يختلط بالجمهور، وينصت إلى ما يدور بين الأفراد من أحاديث ويراقب سلوكهم وآثار انفعالاتهم. هذه الطريقة تمكن الباحث من الحصول على بيانات، ربما يتعذر عليه الحصول عليها من غير هذه الطريقة.

فالباحث لا يشارك في الأحداث، ولا يخضعها للضبط العلمي، ولا يستخدم الأدوات الدقيقة للقياس للتأكد من دقة الملاحظات وموضوعيتها.

ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية التي تتوخى جمع بيانات أولية عن ظاهرة ما، أو موقف معين، أو جماعة تعيش في بيئة محددة وتحت ظروف معينة. ويقوم بها الباحث دون المشاركة في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة.

ب ـ ملاحظة بسيطة بمشاركة: حيث يشارك الملاحظ، الجماعة التي يلاحظها ، ويعايشها لمعرفة خباياها، وقيمها، وتصوراتها عن القضايا التي يودُّ أن يعرف موقفها واتجاهاتها نحوها.

ومعايشته الحميمة هي التي تمكنه من معرفة آثار العوامل المختلفة في سلوكات تلك الجماعة أو التنظيم، ونمط استجاباتهم لتلك المؤثرات. لقد لجأ الكثير من علماء الأنثروبولوجية، والكثير من المبشرين والمنصرين، والمستشرقين إلى هذا الأسلوب لاستيعاب قيم المجتمعات الأخرى وقدموا تصورات كبيرة عنها إلى الدوائر الاستعمارية التي ينتمون إليها، فكان ذلك حال «لويس ماسنيون» الذي لبس لباسًا أزهريًا وتظاهر بالإسلام وهو في حقيقته كان ضابطًا فرنسيًا شارك في الحملة الفرنسية والحروب التي شنتها فرنسا على سوريا. وكذلك المستشرق الهولندي (هون خرونيه) في الحجاز وأندونسيا.

ج ـ الملاحظة المقننة: ويتميز هذا الأسلوب من الملاحظة، بأن الملاحظ يضع مجموعة مسبقة من المفاهيم، والمجموعات ، والرموز، حيث يقوم الملاحظ بتصميم خطة تنم عن معرفته بالموضوع الذي يستهدف ملاحظته أو على الأقل يعرف أهم عناصره . لذلك يلجأ الباحث إلى إعداد الأدوات والوسائل التي يحتاجها للقياس والتقدير. هذا الأسلوب يقوم على الضبط العلمي للأفراد وللموقف الذي تجرى فيه الملاحظة، كما أن الملاحظة تنحصر في موضوعات محددة سلفًا. ويستخدم هذا النوع من الملاحظة في الدراسات الاستطلاعية

والوصفية، وفي الدراسات التي تختبر فروضًا عن علاقات محددة بين متغيرات. وتركز الملاحظة المقننة عادة على خصائص محددة من السلوك أو على عدد قليل من السمات، وتستخدم في دراسة القيادة،والاتصال، والتكامل الاجتماعي. وعادة ما تعد البيانات المجمعة من الملاحظة المقننة بيانات كمية تفيد في اختبار الفروض. وهذا بعكس الملاحظة غير المنظمة أو غير المقننة، التي لا تشترط قيودًا على عملية الملاحظة. أما المعلومات المستخلصة من الملاحظة غير المقننة تكون في العادة بيانات كيفية، لذلك يعد هذا الأسلوب أكثر ملاءمة للبحث الوصفي والاستكشافي. إلاَّ أن هناك تداخلاً بين هذين الأسلوبين من الملاحظة ، مما حدا الكثير من الباحثين إلى المزج بينهما في عملية البحث[1] .

شروط الملاحظة الجيدة

إذا أراد الباحث لملاحظته أن تكون ذات أهمية علمية، فعليه أن ينضبط بمجموعة من الضوابط والقواعد التي تواضع عليها أهل الاختصاص، ومن هذه الشروط والقواعد ما يلي:

١- يتوجب على الباحث الملاحظ تجنب تسجيل ملاحظاته بحضرة من يخضعون للملاحظة، حتى لا يتأثروا بذلك، ويضطرب سلوكهم التلقائي. إلا أن هذا لا ينفي امتلاك الباحث كناشًا يدوِّن فيه بعض الملاحظات التي تُعينه على التذكر لاحقًا عندما يخلو لتدوين ما لاحظه كاملاً.

٢- تسجيل الملاحظات الميدانية بأسرع ما يمكن بعد إتمام الملاحظة مباشرة[2] .

٣- يجب أن تكون الملاحظات الميدانية تفصيلية وشاملة ودقيقة، وذلك بملاحظة كل العوامل التي قد يكون لها أثر في إحداث الظاهرة، وأن تحدد وحدات الملاحظة، هل هي الأفراد أو الجماعات؟ وتحدد الوحدات الزمنية التي تجري فيها الملاحظة وأن تختار الأوقات المناسبة للملاحظة، والمجالات التي تتجلي فيها الظاهرة أكثر من غيرها.والاستعانة بالأجهزة والآلات المساعدة (كوسائل التسجيل والتصوير).والبعد عن التحيز والهوى[3] .

---

(١) جارول مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٣. وانظر أيضًا :
- فاروق يوسف ،مرجع سابق، ص ص ١٦-١٧.
- محجوب الفائدي، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٢) مانهايم، مرجع سابق، ص ٣٢٤.

(٣) التومي الشيباني، مرجع سابق، ص ص ٢٣٣ - ٢٤٠.

الاستبيان والاستبار (المقابلة)

من أكثر الأدوات الميدانية استخداماً في البحوث الاجتماعية والسياسية والإعلامية. وذلك لمعرفة سلوك الأفراد واتجاهاتهم إزاء قضيةمعينة، كما تستخدم لقياس اتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الاستبيان والاستبار، لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها وأبدأ بتناول الاستبيان ثم الاستبار.

المطلب الأول ـ الاستبيان

تعريف الاستبيان : « يمكن دراسة السلوك اللفظي للأفراد، واتجاهاتهم، وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عيِّنة محددةٍ من الأفراد، في ما يتعلق بالموضوع المعين، فإذا ما تَمّ ذلك بإجابة المبحوث عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج معد لذلك مقدمًا، يقوم المجيب بملئه بنفسه أو بمساعدة شخص آخر ينحصر كل دوره في عملية كتابة إجابات المبحوث سمي ذلك استبياناً»[1] . ويمكن تعريفه أيضا الاستبيان هو « أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين. ويقدم الاستبيان في شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها، من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان».

وبالتالي يعتبر الاستقصاء (الاستبيان) أحد الأساليب الأساسية، التي تستخدم في جمع معلومات أولية أساسية أو مباشرة من العينة المختارة، أو من جميع مفردات مجتمع البحث عن طريق توجيه مجموعةمن الأسئلة المحددة المعدة مقدمًا وذلك بهدف التعرف على حقائق معينة، أو وجهات نظر المبحوثين واتجاهاتهم، أو الدوافع والعوامل والمؤثرات التي تدفعهم إلى تصرفات سلوكية معينة»[2] .

وتجب الإشارة إلى تعدد تسميات استمارة الاستبيان، فهناك من يطلق عليها الاستمارة،

---

(١) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) عبد الخبير محمود، عطا، «الاستمارة كأحد أدوات البحث الأمبريقي» في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ١٧٧.

وهناك من يسميها الاستبيان، وهناك من يستخدم كلمة الاستقصاء. وهي جميعًا بمعنى واحد يفيد بوجود صحيفة مدون عليها مجموعة من الأسئلة هادفة توجه إلى من يستهدف المشرف عليها معرفة مواقفهم واتجاهاتهم إزاء قضية معينة.

واستخدام أسلوب الاستبيان ينتشر في أنحاء العالم، وإن اختلفت درجاته، والنتائج المترتبة عليه. ذلك أن الوضع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، والاجتماعي السائد في المجتمع الذي يجرى فيه الاستبيان، يترك بصماته بقوة في نتائج ذلك الاستبيان. إن الاستبيان الذي يجرى في بلد يعمه الاستبداد السياسي، حيث يتحكم الخوف وتصادر الحرية، ويكثر النفاق والتزلف، في الغالب تأتي نتائجه مخيبة، ذلك لأن الناس يتخوفون من الباحث، خصوصًا ، في ما يتعلق بالقضايا السياسية، إذ ينظرون إلى الباحث على أنه يجمع تقارير عنهم، ليسلمها إلى السلطات الحاكمة. ومن ثم، فإن الكثير من الناس يحجمون عن ملء الاستمارة ويرفضون التعاون مع الباحث، وفي أغلب الأحيان إن أجابوا، أخفوا الحقيقة أو أجابوا إجابات غير صحيحة.

كما أن هناك عائقًا اخر يواجه استخدام أسلوب الاستمارة في المجتمعات المتخلفة التي تكثر فيها الأمية. مما يستدعي من الباحثين اللجوء إلى استخدام وسائل مكملة تغطي تلك الثغرات، وفي الغالب يلجأ إلى أسلوب المقابلة، ومقابلة النخبة خصوصًا[1].

وتستخدم الدراسات السياسية الاستمارة في العديد من موضوعاتها، كالانتخابات، والمشاركة السياسية، والسلوك التصويتي، ومعرفة مستوى الثقافة السياسية، وأثر الاتصال السياسي، ومعرفة توجهات الرأى العام إزاء القضايا المحلية والدولية، ومعرفة صور الآخرين عن الذات، وقياس التغير الذي يحدث نتيجة مؤثر من المؤثرات، وقياس الرضا عن الأداء السياسي، وغير ذلك من القضايا.

ويتضمن أسلوب الاستقصاد مجموعة من الخطوات العلمية يتوجب اتباعها، إذا ما أريد للاستبيان أن يكون ناجحًا، وهذه الشروط تتعلق بمجتمع الدراسة، والعينة المختارة،

---

(١) أماني قنديل، «الاستبيان كأداة للبحث مع التركيز على نماذج من استطلاعات الرأي العام»، في ودودة بدران، المرجع السابق، ص ٢٢٤.

وبالاستمارة وتصميمها وشكلها ومضمونها، وعلاقة الباحث بالمبحوثين.

أولاً: تحديد مجتمع البحث والدراسة واختيار العينة:

إن اللجوء إلى استخدام العينة، بدلا من دراسة المجتمع موضوع البحث كله، يرجع إلى الكلفة الكبيرة التي يفرضها هذا الأسلوب الأخير، وكذلك الوقت المستغرق، والجهد الكبير؛ لذلك يلجأ الباحثون إلى اختيار عينة تمثيلية لمجتمع البحث. ويعني مجتمع البحث أوما يسمى إطار البحث، الجماعة التي تجرى عليها الدراسة، ويشترط في مجتمع البحث أن يكون محدداً تحديداً دقيقًا وواضحًا، والتحديد يتناول المنطقة وأعمار السكان الذين سوف يتناولهم البحث، ونوعهم، وأعمارهم، كما يتناول الجنسية، والمستوى التعليمي، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والمنطقة التي قضى فيها الفرد معظم حياته، ومستوى الدخل.

ويقصد بالعينة ذلك الجزء الصغير من المجتمع محل الدراسة، أي بعض أفراد ذلك المجتمع الذي نريد دراسته. فهي صورة مصغرة للمجتمع، حيث تتوفر في ذلك الجزء خصائص الكل، بمعنى أن يكون الجزء ممثلا تمثيلاً صحيحًا للكل. فالعينة ينبغي أن تكون ممثلة لمجتمع البحث. وبدون عنصر التمثيل لا يمكن التعميم، كما ينبغي أن تتوفر في العينة العشوائية، بمعنى. أن تتاح لكل عنصر من عناصر المجتمع فرصة متكافئة للظهور في العينة. وينبغي في نوع العينة وحجمها أن يتناسبا مع أغراض البحث. والقابلية للتكميم. وأن تكون العينة كافية ومعبرة عن المجتمع الأصلي وتمثل مختلف فئاته، لذلك لابد من تحديد إطار العينة، وهو القائمة التي تضم جميع وحدات المجتمع، ومن هذه القائمة تختار العينة، وأن يراعى في الإطار الشمول، بحيث يضم كل أفراد المجتمع. وأن تكون العينة عملية، أي تلائم طبيعة البحث، وأن تكون اقتصادية،تحقق الحد الأقصى من المعرفة بالحد الأدني من التكلفة. كما ينبغي للعينة أن تبتعد عن التحيز، بحيث تتساوى معالم العينة مع معالم المجتمع الذي تمثله.

وينبغي أن تختار العينة الضابطة بالطريقة نفسها التي يتم بها اختيار العينة التجريبية، بحيث تمثل كل العناصر بفئاتها المختلفة لكل من الفئات التجريبية والضابطة بنسبة واحدة، حتى يمكن قياس أثر المتغير موضوع الدراسة في الموضوعات التي تتطلب ذلك[1].

---

(١) عطا، مرجع سابق، ص ص ١٨٠ - ١٨٢. وانظر الوفائي، مرجع سابق، ص ١٢٧.

ثانيًا ـ تصميم صحيفة (استمارة) الاستبيان:

استمارة الاستبيان،هي تلك الصحيفة التي يقوم الباحث بتدوين فيها مجموعة من الأسئلة المقفلة أو المفتوحة، والتي توجه إلى المبحوثين بالبريد، أو تسلم باليد، أو تنشر في الجرائد والمجلات، أوتعرض على شاشات التلفزيون، أو تذاع في الإذاعة، وتستهدف جمع بيانات ومعلومات عن سلوكهم، ومواقفهم، وآرائهم بشأن قضية من القضايا.

وتتطلب الاستمارة الجيدة الالتزام بمجموعة من الشروط والضوابط، حتى تمكن صاحبها من الحصول على المعلومات والبيانات التي تمكنه من تلبية احتياجات تساؤلاته العلمية. لذلك يوصي الخبراء والمتخصصون المنهجيون بجملة ضوابط ونصائح يتوجب على الباحث أن يتبعها ويسترشد بها. هذه النصائح هي كما يلي:

١ـ **تحديد كمية المعلومات المطلوبة ونوعها التي تستدعيها الدراسة**: وهذا يقتضي في حد ذاته، أن تكون الأسئلة المتضمنة في الاستمارة وثيقة الصلة بالموضوع، أي تدور مع إشكالية البحث وفروضه وتساؤلاته العلمية ولا تخرج عن تلك الدائرة، إذ الغرض من الاستمارة هو جمع معلومات محددة عن موضوع محدد. ويتم هذا من خلال المراجعة الدقيقة لمشكلة البحث وفروضه وتساؤلاته، وما يستهدف الحصول عليه من معلومات وإجابات واستفسارات معينة. فإذا كانت الدراسة تتعلق بمستوى المشاركة السياسية بالنسبة لمقياس التعلم، ينبغي أن تتضمن الاستمارة مجموعة من الأسئلة توجه إلى المتعلم والعامي.

٢ـ **تحديد الهيكل العام للاستمارة**: وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة ، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبًا منطقيًا متسلسلاً متكاملاً، بحيث تبدو الصورة النهائية لصحيفة الاستقصاء عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات عنها. بحيث يشكل تكامل هذه الوحدات الهيكل العام للصحيفة، ويظهر هذا الهيكل منسجمًا منطقيًا وهو يضم تلك المحاور والفقرات[1].

ويعتاد على تقسيم الاستمارة إلى ثلاثة أبواب أو محاور، يتضمن الباب الأول؛ بيانات

---

(١) عطاء مرجع سابق، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

حول البحث والجهة التي تشرف عليه، ويتضمن الباب الثاني؛ معلومات عامة عن أشخاص المبحوثين؛ مثل: معلومات عن العمر، والمهنة، والدخل، والسكن، والمستوى التعليمي، ويتضمن الباب الثالث معلومات حول جوهر الموضوع المراد معرفة البيانات والمعلومات عنه، كمعرفة اتجاه الرأي العام في المغرب العربي عن إمكانية اتساع هذا الاتحاد لجمهورية مصر العربية.

٣- **إعداد مسودة الاستمارة في صورتها الأولية**: بعد إتمام هيكل الاستمارة، ويتم الانتقال إلى تحويل وحدات الاستمارة، وفقراتها، وقضاياها بتفصيلاتها المختلفة إلى مجموعة من الأسئلة متتابعة تشكل في النهاية مسودة الصحيفة (الصورة الأولية لاستمارة الدراسة)

إن الأسئلة التي تتضمنها الاستمارة تنقسم إلى أسئلة مفتوحة، وأسئلة مغلقة أو مقفلة وهناك من يضيف أسئلة نصف مقفلة.

أ - **الأسئلة المغلقة**: هي تلك الأسئلة التي تلزم المبحوثين باختيار إجابة من بين عدد محدد من البدائل. ففي الأسئلة المقفلة تحدد فئة الإجابات المحتملة، حيث تدون الإجابات بجانب السؤال وعلى المبحوث أن يختار الإجابة، والمثال عليها : هل تؤيد انضمام مصر إلى الاتحاد المغاربي (نعم) أو (لا).

وميزة الأسئلة المغلقة، أنها تبسط المقارنة بين الإجابات، وتسهل عملية الترميز والتفريغ، وتتقيد الإجابة عنها بالموضوع. وعيوبها، هي إمكانية تأثير الباحث في المبحوثين من خلال عملية توجيه الأسئلة . وقد لا تتضمن رأي المبحوث مما تجعله يشعر بالإحباط، أو لم يعبر عن رأيه بشكل واضح ودقيق، واحتمال الوقوع في الخطإ عند وضع علامة الإجابة في غير مراد البحوث، أ ي يضع العلامة في خانة (نعم) وهو أصلا يعتقد أنه وضعها في خانة (لا). ومثل هذه الأخطاء لا تقع إلا في الأسئلة المغلقة[1].

ب - **الأسئلة المفتوحة**: وتشير هذه النوعية من الأسئلة إلى السماح للمبحوثين باستخدام صياغاتهم الخاصة، حيث لا توجد بدائل مفروضة عليهم، بل تترك الحرية للمبحوث في

---

(١) الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٨٧ - ١٨٨.

الإجابة بلغته وطريقته الخاصة، والمثال عليها ما الذي تعتبره أهم القضايا في الانتخابات الرئاسية هذا العام؟ وميزة هذه الأسئلة هي أنها تسمح للباحث باكتشاف الأنماط غير المتوقعة في إجابات الأفراد. كما أنها تحد من تحيز الباحث وتوجيهه للمبحوثين.

وعيوبها في كونها تجعل المقارنة بين إجابات المبحوثين صعبة للغاية، حيث إن كلا منهم يتأثر بإطار مرجعي في إجابته. كذلك يمكن أن تأتي الإجابة بعيدة عن الموضوع ومسهبة مما يتطلب جهوداً كبيرة، ويصعب ترميزها وتصنيفها بالإضافة إلى صعوبات أخرى[1].

وفي ما يتعلق بمضمون الأسئلة، فإنها تدور حول الحقائق، والرأي، والدوافع، والمعرفة. وكثيراً ما تتداخل هذه المضامين في الاستمارة الواحدة.

٤ـ **التصميم النهائي للاستمارة**: ينبغي للباحث قبل اعتماد الاستمارة في صورتها النهائية أن يعرضها على أهل الاختصاص والخبرة لتصويبها وتحسينها ما أمكن، كما يتوجب عليه أن يختبرها على عينة صغيرة من مجتمع البحث، وذلك بهدف التعرف على مدى فهم مفردات العينة (المبحوثين) للأسئلة والألفاظ المستخدمة، ودرجة وضوحها وسهولتها ومدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال، ونوع الإجابات البديلة المحتملة للأسئلة، والوقت الذي تستغرقه عملية جمع البيانات، وكذلك الملاحظات المتعلقة بكل جوانب الاستمارة

وأن تخضع الاستمارة لاختيار الثبات، والذي يشير إلى الاتساق بمعنى: الحصول على النتائج نفسها أو الإجابات ذاتها عند إعادة إجراء القياس، أو عند تكرار توجيه الأسئلة نفسها تحت الظروف نفسها. وأن تخضع لاختبار الصدق كذلك، والذي يقصد به، أن السؤال يقيس حقيقة ما يفترض أن يقيسه[2].

ثالثًا ـ الشروط الواجب مراعاتها عند صياغة أسئلة الاستمارة:

ينصح علماء المناهج والخبراء الباحثين عند إجراء بحوثهم بالنصائح التالية :

١ـ أن تكون الأسئلة الاستبيانية وثيقة الصلة بموضوع البحث.

---

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

(٢) عطا، مرجع سابق، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

٢ـ أن تكون أسئلة الاستمارة واضحة سهلة لا تحتمل معان عديدة، حتى لا تثير أجوبة عديدة لاعلاقة لها بموضوع الدراسة.

٣ـ أن تكون الأسئلة في حدود المعقول، بحيث لا تكثر حتى تصل إلى مدى يدفع المبحوث إلى العزوف عنها.

٤ـ أن تتلافى إحراج المبحوث.

٥ـ أن تكون قائمة الأسئلة مشوقة في وضعها مثيرة للاهتمام.

٦ـ أن يرتبط كل سؤال في الاستمارة بمشكلة البحث، وأن يحقق هدفًا جزئيًا من أهداف الدراسة.

٧ـ أن يتضمن السؤال الواحد فكرة واحدة ، وأن لا يحتمل أجوبة متعددة.

٨ـ أن تبتعد الأسئلة عن الأساليب الإيحائية، التي تشعر المبحوث أن الباحث يريد جوابًا معينًا.

٩ـ أن تبتعد عن التعقيد والتفكير الدقيق الذي لا تستطيعه إلا النخب المتخصصة في فن من فنون العلوم.

١٠ـ ضرورة تحديد التعريفات المستخدمة في الأسئلة والوحدات، أو المقاييس المطلوبة، تحديداً دقيقًا واضحًا، حتى تتحقق درجة من التماثل في جمع البيانات.

١١ ـ إيضاح الاحتمالات الممكنة للإجابة وسردها بطريقة سهلة واصحة، مثل (مؤيد ـ معارض) ، مع إتاحة الفرصة للمجيب بعدم ذكر رأيه في الأسئلة، حذراً من دفعه إلى الكذب أو التحريف أو التخمين، وذلك عن طريق تضمين الإجابة عبارة «لا أذكر» أو «لا أعرف» أو «أسباب أخري»[1] .

وبعد أن يتم إنجاز الاستمارة في شكلها النهائي توزع على المبحوثين، يداً بيد أو عبر البريد، أو تنشر على صحفات الجرائد، والمجلات، أو تذاع عبر الإذاعة، أو تعرض على شاشة

---

(١) فارق يوسف، مرجع سابق، ص ص ٤٩ ـ ٥١. وانظر أيضًا:

ـ عبد الخبير عطا، مرجع سابق، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٧.

ـ الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

التلفزيون. وبعد ملئها تعاد إلى الباحث، ليفرغها في جداول، ويحللها، ويفسرها، ويكتب التقرير النهائي بشأنها. وهذه المرحلة الأخيرة هي ما يطلق عليه، مرحلة تجهيز البيانات، والتي تضم الخطوات الثلاث التالية(مراجعة البيانات الواردة ـ ترميز الإجابات ـ جدولة البيانات)[1] . وعرض البيانات في جداول، أو رسومات لا يكفي، بل لابد من تفسير تلك البيانات في إطار تصوري أشمل يعطي تلك البيانات والمعلومات دلالات علمية قد تفيد في عملية التعميم.

المطلب الثاني ــ المقابلة (الاستبار).

أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات والمعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة. ويعرفها «فاروق يوسف» بأنها « اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات من الطرف الآخر في موضوع محدد، أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية ومعتقداته عن طريق تبادل الحديث معه، ومن ثم فالمقابلة هي سلوك لفظي وعملية من عمليات التفاعل الاجتماعي [2] .

وقوام المقابلة هو التفاعل بين الباحث والمبحوث، فهي تمكن الباحث من رصد مختلف التفاعلات التي تحدث خلال عملية المقابلة، من انفعالات وتقطبات الجبين، أو ابتسمات، أو ضحكات أو إشارات باليدين ... إلخ. كذلك تمكن المبحوث من استيضاح الكثير من الأسئلة؛ وهذا ما لا يتيسر له مع استمارة الاستبيان المنشورة، أو المرسلة إليه. ويمكن للباحث أن يوجد علاقة حميمة مع المبحوث، تيسر له الأمور وتعينه على طرح المزيد من الأسئلة، ومعرفة الكثير عن اتجاه، أو رأي، أو موقف المبحوث بشأن الموضوع المدروس. إن مواجهة الباحث للمبحوث تعطي الباحث انطباعا عن مدى جدية المبحوث في إجابته، وهذه في حد ذاتها تمثل مقياساً لفاعلية البحث أو عدم فاعليته.

وتتعدد تصنيفات المقابلة بحسب رؤية المصنف، فهناك المقابلة الفردية، والجماعية، ومقابلة النخبة، والمقابلة المتخصصة، والمقابلة المقننة، والمقابلة غير المقننة. وفي هذا المطلب

---

(١) عطا، مرجع سابق، ص ٢٠٣ .

(٢) فاروق يوسف، مرجع سابق، ص ٣٠ .

سيتم التركيز على شروط المقابلة الجيدة عامة ومقابلة النخبة خاصة.

أولاً ـ شروط المقابلة الجيدة:

ينصح المتخصصون المنهجيون والخبراء الباحثين اتباع مجموعة من القواعد المرشدة، لإجراء المقابلة كما يلي:

١ـ تحديد موضوع المقابلة تحديداً جيداً ودقيقًا، بحيث يكون محدد الفروض والتساؤلات، والأهداف والغايات، وتدور الأسئلة مع الموضوع وحوله، حتى لا يضيع الوقت وتتشتت الأفكار. وأن يكون الهدف واضحًا من المقابلة لدى المبحوث والباحث معًا.

٢ـ وضوح المفاهيم والعبارات المستخدمة في الأسئلة، حتى يتمكن المبحوث من استيعابها جيداً والإجابة عنها بما تحتمل. ولا مانع من شرح بعض العبارات للمبحوث تسهيلاً للإجابة، ودفعًا للحيرة واللبس والغموض.

٣ـ أن تراعي المقابلة الزمان الذي يتم إجراؤها فيه وكذلك المكان، بحيث لا يشعر المبحوث بالملل. ويفضل أن تكون المقابلة على انفراد. كذلك لابد من طلب موعد مسبق للمقابلة مع المبحوث.

٤ـ عدم مقاطعة المبحوث، ولكن هذا لا يمنع من إعادته إلى صلب الموضوع.

٥ـ إشاعة جو من التودد والتفاعل بين الباحث والمبحوث؛ لإيجاد جو من التفاعل والتجاوب، والاسترسال في الإجابة، وتكسير حاجز التوجس والتمنع.

٦ـ يتوجب على الباحث أن يسجل إجابات السؤال أثناء توجيهه للسؤال الموالي إن أمكن، وذلك بهدف استرسال المقابلة.

٧ـ ضرورة تسجيل الإجابات دون أن يلتفت المبحوث إلى ذلك.

٨ـ ضرورة أن يقرأ الباحث ويسجل الإجابات كافة بنفسه ولا يدع المبحوث يمسك جدول المقابلة كما لو كان يجيب عن ورقة استبيان.

٩ ـ يتوجب تسجيل تعليقات المبحوثين ـ في حالة تسجيلها ـ بالكلمات نفسها التي

يستخدمها المبحوثون بدلا من تلخيصها.

١٠ ـ يتوجب على الباحث أن يلح في الحصول على إجابات أكثر تحديداً من المبحوث إذا كانت إجابته غير محددة.

١١ ـ لا تخبر المبحوثين بما قاله الآخرون، حتي ولو طلبوا ذلك.

١٢ـ على الباحث أن لايجري مقابلة اعتماداً على ذاكرته، ولكن يجب عليه أن يضع الجدول أمامه، ويرجع إليه في صياغة السؤال وترتيب الأسئلة حتى ولو كانت الاستمارة مألوفة لديه.

١٣ـ ينبغي أن يكون السؤال موجزا دون إخلال بالوضوح، بعيداً عن التعقيد والغموض، وكذلك ينبغي أن تكون صياغة الأسئلة بعيدة عن أسلوب الإيحاء المفضي إلى تشويه النتائج، والابتعاد عن الأساليب النافية التي تضفي الغموض على السؤال [١].

ثانياً ـ مقابلة النخبة:

مقابلة النخبة أسلوب من أساليب جمع البيانات عن موضوعات معينة، يصعب الحصول عليها بالطرق الأخرى، نظراً لما تتميز به النخبة كأقلية تحوز معلومات ومعطيات بحكم مواقعها الحالية أو المواقع التي سبق لها أن شغلتها ولها أهمية كبيرة بالنسبة لموضوع البحث.

وفي مقابلة النخبة يعامل كل مبحوث معاملة متميزة بغية الحصول على المعلومات التي يمتلكها. ولا تقتصر مقابلة النخبة على جمع البيانات، ولكن جمع معلومات مفيدة من شأنها أن تساعد على بناء الأبعاد الخاصة بحدث معين، أو تحديد أنماط معينة من السلوك. فإذا أردنا معرفة المزيد من المعلومات عن ظروف نشأة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية، لجأنا إلى النخبة المشاركة في قيادة أجهزة الثورة، .وإذا أردنا معرفة المزيد عن التدخل المصري في اليمن، لجأنا إلى النخبة السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية وفعلية في تلك الحقبة.

---

(١) مانهايم ، مرجع سابق، ص ص ٢٤٢ ـ ٢٤٥. وانظر أيضا:

ـGrawitz, Methodes, Op.cit., PP.593-594.

ـ عقيل حسين، مرجع سابق، ص ص ١٨٨ ـ ١٩٠.

شروط مقابلة النخبة.

إلى جانب النصائح والإرشادات التي تحيط بالمقابلة عامة، هناك نصائح أخرى يحث المتخصصون وذوو الخبرة الباحثين على اتباعها، لترشيد مقابلاتهم وتفعيلها وتحذيرهم من التشويه المتعمد، والمعلومات المبالغ فيها، هذه النصائح تكون كما يلي:

١-إلمام الباحث بموضوع مقابلته إلمامًا كبيرًا، وذلك حتى يشعر المبحوث بجديته، ويسد الطريق أمام المبحوث من التلاعب، بتعظيم مواقف وتقزيم أخرى.

٢-وأن لا يكتفي الباحث بمبحوث واحد لجمع معلوماته، وإنما يجب أن يعدد مصادره، باللجوء إلى مبحوثين آخرين لهم صلة بالموضوع، حتى تكتمل الصورة لدى الباحث، ويعرف أوزان الأطراف المشاركة في الحدث المراد كشفه ومعرفته.

٣ - والبحث المستمر عن طرق أخرى لمقارنة تلك المعلومات التي أدلت بها النخبة، إذ يمكن اللجوء إلى الوثائق والسجلات المختلفة.

٤- يفضل مقابلة الشخصيات الثانوية أولاً ثم الرئيسية لاحقًا.

٥-الاستعانة بتزكيات بعض الأطراف الذين يثق فيهم أفراد النخبة.

٦-إبراز هويتك وهوية الجهة التي تشرف على البحث وهذا ما يفرض عليك أن تحمل أوراقك الخاصة وهوية الجهة المشرفة إن كانت.

٧-إيجاد جو من التفاعل بينك وبين المبحوث، وشعّر المبحوث، باستماعك إليه باهتمام واقتناع، ولا تقاطع المبحوث، وحسسه وكأنك تتعلم منه وتستفيد.

٨-ضرورة طمأنة المبحوث المتردد، بإبلاغه أن معلوماته لن تستخدم للإساءة إليه.

٩- ضرورة تدوين المعلومات، ومراجعة ما دون فور انتهاء المقابلة، لتوسيع ما أوجز خلال المقابلة حتى لا ينسى، وتصوير عدة نسخ حتي لا تضيع [١].

١٠ - تلعب الواسطة دورًا مهمًا في الوصول إلى النخبة، وخصوصًا، في دول العالم

---

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ص ٢٥٠ - ٢٥٩.

الثالث، وفي القضايا ذات الطابع السياسي. لذلك ينبغي للباحث أن يتوسل بمن يرى أنهم يحظون بثقة الأشخاص الذين يود مقابلتهم. وإذا كانت الواسطة تمثل أحد المفاتيح للوصول إلى عناصر النخبة، واطمئنانها إلى الباحث، فإن عناصر النخبة، يدل بعضها على البعض الآخر، مما يفيد في معرفة الارتباطات والعلاقات الموجودة بين بعضهم إزاء موقف معين. غير أن بعض أفراد النخبة يذكر البعض من كانت لهم صلة بالموقف، والذين يعتقد في الغالب أن وجهات نظرهم تتطابق مع وجهة نظره، في حين يهمل خصومه ومعارضيه والذين كانت لهم أدوارهم أيضا، لذلك ينبغي للباحث أن يتنبه لذلك.

١١ـ التأكد من سلامة تمثيل الأفراد الذين ستتم مقابلتهم لمجتمع البحث، خصوصًا، في حالة عدم المعرفة الجيدة بمجتمع البحث.

١٢ـ ضرورة تحلي الباحث بالصبر وتحمل تجاوزات المبحوثين.

١٣ـ الاحتراز من لجوء المبحوثين إلى تشويه الحقائق، سواء بتضخيم أدوارهم في النجاحات ورمي تبعات الهزائم على الغير. كذلك، فإن الأفراد كثيراً ما يميلون إلى تقديم أجوبة عامة بسبب قيود المواقع التي يشغلونها ، أو بسبب طموحاتهم لشغلها أو بسبب الخوف عمومًا [1] .

***

(١) أحمد يوسف أحمد، «مقابلة الصفوة : ملاحظات من الخبرة العملية». في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ص ٢٤١ ـ ٢٤٨.

المحاكاة Simulation

يمكن اعتبار المحاكاة ـ في جانب منها ـ كأسلوب من أساليب جمع البيانات الأولية عن موقف، أو سلوك، أو قرار يراد استظهاره، إذ تتضمن عملية المحاكاة شروط الواقع أو جزءاً كبيراً من ذلك الواقع في نموذج مصطنع يحاكيه. فالمحاكاة هي شكل من التجربة أو الاختبار، حيث يزود مجموعة من الأفراد بالموارد المالية، والزمن، والقواعد التنظيمية وغير ذلك، ثم يمكن بعد ذلك ملاحظة كيف يتصرفون، وماهي القرارات التي يتخذونها. فالمحاكاة توفر لنا وسائل من خلالها يمكن التحكم في بعض خصائص العالم الواقعي ورؤيته بشكل جيد.

كما تمكن الباحثين من ملاحظة السلوك أثناء إجراء عملية التمثيل واللعب لتحديد ماهي أنماط السلوك التي تحدث. وبصيغة أخرى استخلاص المزيد من المعلومات عن القرار الذي يتوخى صناعته من الغير، أو المزيد من كسب المعلومات عن ردود أفعال الناس عن سياسات يستهدف صانع القرار اتخاذها[1].

وأسلوب المحاكاة أسلوب حديث، نسبياً، في الدراسات السياسية. فقد استخدم عمليا بين الحربين العالميتين، إلا أنه دخل الساحة الأكاديمية في الخمسينيات من هذا القرن. ويعد عالم السياسة «جيوتسكو» أول من وضع أسس هذا الأسلوب. فقد اختار ست دول وهمية، ووزع عليها ستة أشخاص يقومون بدور صانع القرار الرئيسي على المستوى المحلي والخارجي. وفي اختياره للدول الوهمية، كان يستهدف إبعاد أية فرضيات أو أفكار مسبقة لدى اللاعبين، وفي الوقت نفسه مراقبة الكيفية التي يتصرف بها هؤلاء اللاعبون فيما لو كانوا زعماء أو صناع قرار حقيقيين، ويزوَّد اللاعبون بمعلومات كافية عن هذه الدول الوهمية، ويوضعون في جو يوحي إليهم بأنهم يقومون بدور زعماء تلك الدول. ويتم اختصار الوقت الحقيقي للأحداث. ثم تحدد الأهداف الوطنية لكل دولة من الدول الوهمية. وتبين الموارد المتاحة لصانع القرار والتي على أساسها يتصرف إزاء المواقف الداخلية والخارجية، ويتم مراقبة

---

(1) Kweit, op.cit., P.207.

التفاعل الذي يحدث أثناء أداء الأدوار المختلفة، كإبرام الاتفاقات، وإعلان الحرب ... إلخ[1].

وتعرف «سافنيون» Savignon المحاكاة على أنها «أسلوب المحاكاة على أنه تبسيط لمواقف واقعية، حيث يجد الطلاب أنفسهم ممارسين ومؤدين لأدوار معينة»[2].

والذي يهمنا من المحاكاة هوكونها أسلوبًا يفيد في جمع البيانات الأولية التي يحتاجها الباحث عن أحد المواقف التي يدرسها، إلى جانب الأساليب الأخرى.

***

(١) دورتي وبلستغراف، مرجع سابق، ص ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٢) فهمي حامد عبد الكريم، استخدم أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢)، ص ١٦.

الأساليب الكمية في الدراسات السياسية

(المقاييس والمؤشرات)

على الرغم من تأخر دخول الدراسات الكمية إلى حقل الدراسات السياسية، إلاّ أنه سرعان ما انتشرت الأساليب الكمية، من رياضيات، وإحصاء، ومقاييس مختلفة، ورسوم بيانية وجداول مختلفة، والمؤشرات المتعددة. وقد انتشرت هذه الأساليب أول ما انتشرت في أمريكا. لقد استهدفت هذه الأساليب جمع البيانات، وتصنيفها، وتبويبها، وعرضها، وتخزينها من أجل استخدامها في دراسة الظواهر السياسية المختلفة. وقد ارتبطت بالطرق الأمبريقية في البحث، مثل: الاستبيان والمقابلة والمحاكاة والتحليل الكمي للمحتوى وغيرها. كما وظفت الحاسوب في تصنيف المعلومات، وتبويبها، وتخزينها، واستدعائها عند الضرورة. لقد وفرت الحاسبات الآلية معلومات هائلة قابلة للاستخدام، مثل: (بنك معلومات الصراع والسلام) (COPDAB) الذي أنشأه إدوارد عازار، ومشروع «هرمان» المسمى (Creon)، هذان المشروعان متخصصان في العلاقات الدولية. ومشروع جامعة «ييل» عن (المؤشرات السياسية والاجتماعية). لقد أجريت العديد من الدراسات التي اعتمدت الطرق الإحصائية والرياضية، مثل: تلك الدراسات التي اعتمدت النماذج الرياضية لتحليل المباريات، والتفسير الكمي للأداء السياسي الوطني، ونخب السياسة الخارجية، والقرار السياسي، والأزمات الدولية، وقياس قوة الدولة، وقياس العنف السياسي، ونظام القيم والصور القومية، والتصويت والكتل التصويتية في المنظماتِ الدولية[1]. وتستطيع الدراسات الكمية أن تفيد في تحليل الظواهر وقد تفيد في تفسيرها أيضًا بشكل ناجح إذا ربطت ذلك بالدراسات الكيفية من جهة، وأحسنت في تحديد المفاهيم وبناء المؤشرات بدقة.

القياس

يعرف القياس بأنه العملية التي تحدد من خلالها القيمة Value، أو المستوى Level كميا أو كيفيا، لما يوجد في وحدة التحليل من خاصيات أو سمات، ومن هنا، فإن عملية القياس

---

(١) مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي»، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨. ص ص ٤٠ ـ ٤٤.

ليست مرتبطة بالعوامل الرقمية والكمية فقط، ولكنها مرتبطة بالعوامل الكيفية أيضًا. والخاصيات الكيفية تتعلق بالأسماء أكثر منها بالأرقام، فمتغيرات اللون، والانتماء السياسي، والديني، هي متغيرات كيفية[١].

ويعرف القياس أيضًا على أنه يعني تحديد خصائص الشيء وتقديرها، أي صياغتها من خلال مقادير، وأرقام، وأعداد، ورتب، وأوزان، وما إلى ذلك من نوعيات ترتبط بطبيعة الشيء المقيس، كأن ترتبط وحدة القياس بالطول أو الوزن أو الكثافة أو الشدة وما شابه ذلك.

وتتضمن عملية القياس ثلاثة أبعاد أو مكونات أساسية هي: واقعة أمبريقية قابلة للملاحظة والقياس قد تكون جماعة أو شخصًا أو شيئًا أو فكرة، ووجود رقم أو عدد أو مقدار، وأخيرًا وجود قاعدة أو مجموعة قواعد تربط منطقيًا بين الواقعة والمقدار[٢].

المؤشرات:

المؤشرات جمع مؤشر، وهو معطى قابل للملاحظة، يفيد في إدراك المدى (الحدود، الأحجام والأوزان)، كما يسمح بمعرفة حضور الشيء أو غيابه في الواقع المدروس.

ويعبر المقياس عن مركب من مجموعة مؤشرات، فعلى سبيل المثال، فإن مقياس تكاليف الحياة هو مقياس مركب من كل القيم والتكاليف المختلفة لعناصر الميزانية العائلية مقدرة حسب أهميتها.

فالمؤشر هو عنصر دال قابل للتكمية (يأخذ كما)، بينما المقياس يتضمن تقدير مجموعة وتكميتها[٣].

ويمكن تعريف المؤشرات أيضًا على أنها «أدوات تستخدم الوقائع الاجتماعية في التعبير عن التغيرات الاجتماعية، وتسعى لقياس مدى تحقق الأهداف الاجتماعية»[٤]. فهي بصيغة أخرى دلالات لوقائع، وسلوك، وأبنية، وعلاقات مختلفة. وهي تعبيرات لأوضاع معينة يمكن للباحث أن يدركها، والمؤشرات غالبًا ما تفيد في كشف حقائق الأشياء والتعبير عنها بشكل

---

(١) الهمالي، مرجع سابق، ص ٩٧.

(٢) حسن أبو طالب، «قياس التعاون في علاقات مصر العربية»، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥، ص ص ٢٤، ٢٥.

(3) Grawitz, Op.cit., PP. 336 - 337.

(٤) هبة رؤوف عزت، «تاملات ونظرات في مسالة المؤشرات»، منبر الحوار، ع ٣٢/٣٣. ربيع وصيف ١٩٩٤. ص١٣٩.

علمي. ويمكن للمفاهيم أن تتحول إلى مؤشرات دالة، يمكن تعريفها إجرائيًا وإعطاؤها أوزانًا ومقادير. وإذا كانت المؤشرات ملازمة للاتجاه الامبريقي في تناوله للظواهر الاجتماعية والسياسية بدعوى التخلص من الانحياز والذاتية، فإن صياغة المؤشرات وصكها، لا يمكن فصلها عن سياقها الحضاري[1]، والاجتماعي، والسياسي، إن مؤشر الانتخاب كتعبير ودلالة على ديمقراطية النظام السياسي يحمل كثيراً من المحاذير، فالكثير من الأنظمة الاستبدادية تلجأ إلى الانتخابات التي لا تسمن ولا تغني في مواجهة التسلطية.

أنواع المقاييس وتصنيفاتها

لقد تعددت تصنيفات المقاييس وأصبحت عصية على الحصر لكثرتها، فكل حقل من الحقول المعرفية يشمل العديد من المقاييس. فعلماء النفس لهم مقاييسهم، وعلماء الاقتصاد كذلك، وعلماء الاجتماع وكذلك علماء السياسة. فعلى سبيل المثال، تتضمن المقاييس الاجتماعية ـ السياسية عدداً كبيراً من المقاييس، منها: مقياس الاندماج القومي (الوطني)، ومقياس اليسار الجديد، ومقياس قيادة الرأي، ومقياس القيم، ومقاييس التدين... إلخ. وتتضمن المقاييس مستويات (تراكيب) متعددة، قسمها ستيفنس Stevens إلى أربعة مستويات. وهي[2]:

١- المقياس الاسمي Nominal: هو مقياس نوعي، يستهدف تحديد نوعية المتغير من خلال وصفه وتوصيفه وإعطائه اسما. والعملية هي عملية تصنيف ولا تستهدف إعطاء قيمة كمية.

والمثال على ذلك تصنيف الأشياء والأشخاص إلى فئات، فالنوع مقياس (ذكر، أنثى) وكذلك اللون، والانتماء السياسي والديني. وشرط هذا المقياس، هو التمييز بين الفئات حتى لا يحدث التداخل.

٢- المستوى الترتيبي Ordinal Level: هذا النوع من القياس يتضمن خصائص القياس الاسمي ذاتها، ويضيف إليها خاصية الترتيب، حيث نكون في هذا المقياس أمام فئة أكبر، أو أصغر من الفئة التي تسبقها. والمثال عليه تصنيف التعليم أو المستوى التعليمي إلى: ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي. وتصنيف الدول إلى كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة، وصغرى.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ١٣٩ ـ ١٤١.

(٢) الوفائي، مرجع سابق، ص ص ٤٤، ٤٥.

٣- مستوى المسافات المتساوية Interval Level: ويعتبر هذا المستوى أرقى من المستويين السابقين، وذلك أنه يشمل صفاتهما بالإضافة إلى صفة أخرى، وهي تساوي المسافات بين فئات وحدة القياس. وسمي بالمتساوي المسافات، لكون المسافات بين كل فئتين متجاورتين متساوية، ويمكن التمثيل لهذا المستوى بنظام تقدير الطلاب في المراحل التعليمية، فالتقدير، عادة، يكون متدرجاً من ممتاز، وجيد جداً، وجيد، ومقبول. فالطالب الذي تحصل على جيد أعلى من الطالب الذي تحصل على تقدير مقبول كما يعتبر أقل من مستوى الطالب الذي تحصل على جيد جداً.

٤- المستوى النسبي Ratio Level: ويتميز هذا المقياس بأن له وحدات متساوية ونقطة صفر، حيث لا تتضمن المقاييس السابقة نقطة الصفر. وباستعمال القياس النسبي يمكن الحصول على نسب مئوية يسهل معها القول: بأن قيمة معينة تساوي ضعف قيمة أخرى أو نصفها، ومن أمثلة هذا النوع من القياس النسبي، الوزن، والعمر، والإنتاج. وأن أصغر قيمة يمكن الحصول عليها هي الصفر. ويتداخل هذا المستوى مع المستوى المتساوي المسافات حتى أن الكثير من الباحثين يعدونه جزءاً من المستوى المتساوي. وللتقسيمات السابقة أهمية كبيرة، حيث إن معظم العمليات الإحصائية تتوقف عليها. كما يختلف معنى المصطلحات الإحصائية من مستوى إلى آخر. فالمتوسط مثلاً لا يمكن حسابه في حالة المستوى الاسمي، ولكن يمكن حسابه في المستوى النسبي وهلم جرا. لذلك تزداد أهمية معرفة نوعية المقاييس[1].

وميزة المقاييس، قدرتها على توليد البيانات وتلعب المؤشرات دوراً مهما في عملية توليد البيانات، حينما تتمكن من تحويل المفاهيم إلى متغيرات قابلة للقياس، وقبل ذلك إمكانية تعريف تلك المفاهيم تعريفات إجرائية ورشقها بمؤشرات تساعد على القياس.

مقاييس الاتجاهات السياسية

لقد اشتهرت أربعة مقاييس من بين الكثير من المقاييس التي تختص بقياس الاتجاهات الاجتماعية والسياسية، وهذه المقاييس هي: مقياس «ليكرت»، ومقياس «جوتمان»، ومقياس «ثرستون»، والمقياس المتباين الدلالة.

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٤٦ - ٤٩. وانظر كذلك:

- الفائدي، مرجع سابق، ص ص ١٣٧ - ١٣٩. و - الهمالي، مرجع سابق، ص ص ٩٨ - ١٠١.

أولاً ـ مقياس «ليكرت» Likert Scale: يعتبر هذا المقياس أبسط المقاييس المذكورة وأقلها كفاية، حيث تعرض على المبحوث مجموعة من العبارات تتطلب حكمًا تقويميًا. وهكذا تقدم وحدات القياس إلى الأشخاص الذين يريد الباحث قياس اتجاهاتهم، ويطلب منهم الإجابة عن هذه الأسئلة، وذلك باختيار الإجابة المناسبة من بين الإجابات المقترحة على السؤال المطروح. فإذا أردنا قياس اتجاه جماعة معينة عن السماح بإنشاء حزب إسلامي، فيمكن أن **تستخدم مجموعة من العبارات**، وكل عبارة تقابلها **خمسة** أسئلة كما يلي :ـ

١ـ هل أنت موافق بشدة وتقابلها خمس درجات، و٢ـ هل أنت موافق وتقابلها أربع درجات، و٣ـ هل أنت محايد وتقابلها ثلاث درجات، و٤ـ عدم الموافقة وتقابلها درجتان، و ٥ـ عدم الموافقة بشدة وتقابلها درجة واحدة. ويمكن التمثيل لذلك كما يلي :

١ـ إنشاء حزب إسلامي ضروري للاستقرار.

٢ـ إنشاء حزب إسلامي يقوي الديمقراطية.

٣ـ وجود حزب إسلامي يساعد على الاندماج الاجتماعي.

٤ـ وجود حزب إسلامي يمتص التطرف.

فإذا سألنا فردًا معينًا عن موقفه من ذلك، وجاءت إجابته عن العبارة الأولى والثانية بالموافقة بشدة بمعنى إعطاء خمس درجات لكل منهما. وجاءت إجابته عن العبارة الثالثة محايد (أو لا رأي له) وتقابلها ثلاث درجات، وإجابته عن العبارة الرابعة لا رأي له وتقابلها ثلاث درجات.

بعد ذلك تجمع هذه الدرجات وتقسم على عدد العبارات هكذا:

٥ + ٥ + ٣ + ٣ = ١٦، تقسم الـ(١٦) على عدد العبارات وهي أربع. ١٦ / ٤ = ٤.

ويفيد هذا الرقم على أن المبحوث يوافق بشكل كبير على السماح باعتماد حزب إسلامي في بلد مسلم.

ثانيًا ـ مقياس «جوتمن» Guttman Scale

يعد مقياسًا ترتيبيًا، ويتطلب مجموعة من الوحدات التي يجب أن تنظم بشكل ثابت، ولهذا المقياس ميزة تراكمية، بحيث إن الشخص الذي يوافق على الفقرة الأخيرة يكون بالتالي قد وافق على جميع الفقرات التي قبلها. فلو قمنا بوزن شخص فوزن (٨٠) كلغ، فلسنا بحاجة إلى إعادة وزنه لنعرف أنه أثقل من شخص يزن (٧٠) كلغ. فهذا المقياس يعبر

عن ترتيب العبارات الخاصة بالاتجاه المراد قياسه، وذلك حسب درجة شدتها في التعبير عن هذا الاتجاه مع دعوة المبحوثين إلى إبداء مواقفهم من كل عبارة سواء بالرفض أو بالقبول. ومن ثم، فحين نريد قياس الاتجاه بشأن قضية معينة وفق مقياس «جوتمن»، نقوم بوضع العبارات في نظام يبدأ بأقلها شدة وينتهي بأكثرها شدة. والشخص الذي يوافق على أكثرها شدة فهو يوافق على أقلها. فلو أردنا قياس اتجاه فرد في بلد عنصري نحو فكرة المساواة، فإن أسئلتنا ينبغي أن تتدرج ترتيبيًا كما يلي:-

١- هل توافق على مشاركة السود في الانتخابات البلدية؟

٢- هل توافق على أن يترشح أسود لحكم البلدية؟

٣- هل توافق على أن يترشح أسود للانتخابات البرلمانية؟

٤- هل توافق بأن يترشح أسود للانتخابات الرئاسية؟

وبالتالي، فإن الشخص الذي يوافق على العبارة الرابعة يفترض فيه أنه يوافق على العبارات التي قبلها، ويتميز بأنه قوي الإيمان بفكرة المساواة أو أنه يؤمن بالمساواة بين الأجناس والألوان.

ثالثًا: ـ مقياس «ثرستون» Thurston Scale: وهو أسلوب يعتمد على المسافات المتساوية، وتتكون وحدات هذا المقياس من (١١) نقطة، وهو يتدرج من الإيجاب إلى السلب، بحيث تكون الوحدات الست الأولى موجبة، والثلاث التي بعدها محايدة، والاثنتان الباقيتان سلبيتين.

ويعتمد المقياس هذا على المحكّمين، حيث يتم اختيار عدد من المحكمين بطرق عشوائية من مجتمع البحث. ويعطى كل محكم مقياسًا من (١١) نقطة تتراوح ما بين مؤيد (١١) ومحايد (٦) وغير مؤيد (١)، ومجموعة من البطاقات تطبع عليها إحدى العبارات (على كل بطاقة عبارة). ويطلب من كل محكّم أن يفحص علاقة كل عبارة بالموضوع محل البحث، وأن يضع كل بطاقة في إحدى المجموعات الإحدى عشرة والتي تتوافق مع تقييمه لها، فالعبارات التي يعتبرها المحكمون أكثر تأييداً بضعها في المجموعة (١١) والأقل تأييداً في المجموعة (١٠) وهكذا. ومن ثم فإن الباحث يحصل على تقييم كل محكم لكل عبارة. وبهذه الطريقة يمكن أن تحدد لكل عبارة قيمة على المقياس توضح موقعها النسبي على متواصل التأييد ـ عدم التأييد، مع إعطاء قيم أعلى لتلك العبارات التي اعتبرها المحكمون

أكثر تأييداً. ويحدد كثير من الباحثين هذه القيم عن طريق حساب الوسط الحسابي، وذلك بجمع كل القيم الفردية بالنسبة لكل بُنْد (عبارة) وقسمتها على عدد المحكمين. ويفضل «مانهايم» تحديد قيمة الوسيط بالنسبة لكل عبارة.

رابعًا ـ مقياس تباين الدلالة Semantic Differential: يستخدم هذا المقياس من أجل قياس آراء الناس ومواقفهم عبر مقارنة زوجية أو ثنائية الدلالة، مثل:ـ

جيد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ رديء
نظيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ قذر
كبير	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ صغير
قوي	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ ضعيف

وتوضع سبع درجات ثابتة تقع بين طرفي المقياس وهي كما يلي:ـ

١ : ٢ : ٣ : ٤ : ٥ : ٦ : ٧

جداً نسبيًا قليل جداً لا أعلم قليل جداً نسبيًا جداً

هذا الأسلوب يعتمد على سلسلة من الصفات المتناقضة لإبراز المعنى الذي يعطيه شخص معين لمفهوم ما. وعادة ما تقدم هذه القائمة للمبحوثين على بطاقة منفصلة، ويطلب منهم تقييم موضوع ما باستخدام مقياس مكون من سبع نقط، بناء على هذه الصفات. ويفيد هذا الأسلوب من المقاييس بإبراز حدة وتوجه الاتجاه الذي يتم قياسه. فمثلاً يمكن قياس اتجاه الرأي العام على الأداء السياسي للسلطة في قضية معينة.

وهذا المقياس لا يقدم قيمًا ذات دلالة كما تفعل المقاييس السابقة، إلاّ أنه يستخدم كأساس للمقارنة بين شيء وآخر (هل يتشابه المبحوثون في رؤيتهم للأشياء المتماثلة)[1].

والخلاصة: إن المقاييس والمؤشرات يمكن أن تفيد في توليد المعلومات، والمساعدة على تفسير الظواهر السياسية. ولكن ينبغي أن تتعضد وتتقوى بالأساليب الكيفية. كما ينبغي أن تحدد المفاهيم تحديداً يأخذ السياق الحضاري والتاريخي، و الاجتماعي، والسياسي في عين الاعتبار.

---

(١) مانهايم، مرجع سابق، ص ص ٢٧١ ـ ٢٨٣. وانظر أيضًا:

الهمالي، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ ـ ١٣٦. والفائدي، مرجع سابق، ص ص ١٤٠ ـ ١٤٧.

الوفائي، مرجع سابق، ص ص ٥٦ ـ ٦٦. والمنوفي، مناهج وطرق البحث، مرجع سابق، ص ص ١٥٢ ـ ١٥٨.

خاتمة

وفي الختام أذكر أن هذه الاقترابات والمناهج والأساليب المختلفة، التي تناولتها في هذا الكتاب، ليست حكراً على علم السياسة، بل الكثير منها تمت استعارته من الحقول المعرفية الأخرى وخاصة علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد. وليس في الأمر ما يثير التعجب، ذلك لأن هذه العلوم تتمحور حول الإنسان ذي الأبعاد المتعددة، والذي لا يمكن النظر إليه على أنه كتلة اقتصادية، أو سلوك عقلاني فحسب، بل الإنسان يفكر، ويطمح، ويسعى إلى القيم والمجد، وينتصر لأفكاره وعقائده، كما يعيش في بيئه يتبادل معها التأثير، ويسعى لإشباع رغباته المتعددة. وهكذا تتعقد الظاهرة التي يكون محورها الإنسان، وتتطلب تضافر مجموعة كبيرة من المناهج والمداخل وتكاملها، للإحاطة بتلك الظواهر. إن الكثير من العمليات السياسية تكون بوتقة لجوانب عديدة، ودوافع مختلفة، تبعث الإنسان على التصرف والتحرك أو توجهه الوجهة التي تريد.

لهذا السبب ينصح المتخصصون والمحللون السياسيون بضرورة الاستعانة بمجموعة من الاقترابات، للإحاطة بالجوانب المتعددة للظاهرة السياسية، سواء أكانت عملية (صناعة قرار) أو بنية سياسية (جماعة)، (هيئة تشريعية) أو نظامًا سياسيًا. وهذا ما يطلق عليه بالتكامل المنهجي.

إن هذا الكتاب يعد محاولة إضافية مع محاولات سابقة لباحثين آخرين في هذا الصدد؛ من أجل المساهمة في تشييد صرح المعرفة في وطننا العربي. وهو جهد متواضع يضمه باحث إلى جهود إخوانه من أجل تطوير القدرة التحليلية لدى طلاب العلوم السياسية خصوصًا والعلوم الإنسانية عمومًا. والله وحده أسأل أن يوفقني إلى كتابة أفضل وأعمق، وخصوصًا فيما يتعلق بالسعي لبناء منهاجية إسلامية تكون أكثر استجابة وكفاية، لدراسة واقع أمتنا العربية الإسلامية ويبقى هذا أملاً أنشده مع غيري.

والله أسأله السداد والرشاد، والإخلاص في القول و العمل إنه نعم المجيب.

قائمة المراجع

أولاً ــ المراجع بالعربية

أ ــ الكتب

١- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق حامد الفقي، (القاهرة: مكتبة السنة المحمدية، ١٩٥٣).

٢- أبو الحسن الماوردي، قوانين الوزارة وسياسة الملك، تحقيق صلاح الدين بسيوني، (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٦).

٣- أبو الحسن الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، تحقيق رضوان السيد، (بيروت: دار العلوم العربية، ١٩٨٧).

٤- أحمد ثابت، الدولة والنظام العالمي: مؤثرات التبعية ومصر، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٢).

٥- أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، (الدوحة: دار قطري بن الفجاة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٦- برتران بادي، الدولة المستوردة، «تغريب النظام السياسي»، ترجمة لطيف فرج، (القاهرة: مكتبة العالم الثالث، ١٩٩٦).

٧- بسيوني إبراهيم حمادة، دور وسائل الاتصال في صناعة القرار في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٨- جابر عصفور (محرر)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، (الكويت: دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).

٩- «جارول مانهايم» و«ريتشارد ريتش»، التحليل السياسي الأمبريقي، ترجمة السيد عبد المطلب غانم وآخرين، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦).

١٠- «جبرييل الموند». و«بنغهام باول الابن»، السياسة المقارنة، ترجمة أحمد على عناني، (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، د.ت).

١١- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، جـ ٦، (بيروت: دار صادر للطباعة، ١٩٦٢).

١٣- «جورج كلاوس»، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢، (بيروت: دار الحقيقة: ١٩٩٠).

١٤- «جيمس دورتي» و«روبرت بلستغراف»، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).
١٥- حامد أحمد هاشم، نظرية المباريات ودورها في تحليل الصراعات الدولية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤).
١٦- حامد ربيع، نظرية التحليل السياسي، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، محاضرات ٧٠/ ١٩٧١).
١٧- حامد ربيع، علم السياسة عن طريق النصوص، (مكتبة القاهرة الحديثة: د.ت).
١٨- حامد ربيع، إطار الحركة السياسية في المجتمع الإسرائيلي، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٨).
١٩- خليفة على البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي ـ الإسرائيلي، رسالة دكتوراة غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٤).
٢٠- سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، (الأردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨).
٢١- سلوى شعرواي جمعة، الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات، ترجمة عطا عبد الوهاب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).
٢٢- سمير محمد حسين، تحليل المضمون، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٣).
٢٣- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٨٥).
٢٤- السيد عبد الحليم الزيات، سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة، القوة، الصفوة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠).
٢٥- السيد على شتا، نظرية علم الاجتماع، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
٢٦- السيد على شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣).
٢٧- السيد محمد عمر، الدور السياسي للصفوة في صدر الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١).
٢٨- صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، (جامعة الكويت: ١٩٨٢).
٢٩- صلاح قنصوه، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣).

٣٠- ظريف شوقي، السلوك القيادي وفعالية الإدارة، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٣).

٣١- عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير، (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣).

٣٢- عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط ١١، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٠).

٣٣- عبد الحي اللكنوي، ظفر الاماني في مختصر الجرجاني، تحقيق تقي الدين الندوي، (دبي: دار القلم، ١٩٩٥).

٣٤- عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، ط ٣، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٧).

٣٥- عبد الرحمن الشيزري، المنهج المسلوك في سياسة الملوك، تحقيق عبد الله الموسى، (الزرقاء: مكتبة المنار، ١٩٨٧).

٣٦- عبد الرحمن عدس، مبادئ الإحصاء في التربية وعلم النفس، ط ٦، (الأردن: عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

٣٧- عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٣).

٣٨- عبد الفتاح أبو غدة، السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي، (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، ١٩٩٢).

٣٩- عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، (الأردن: عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٤).

٤٠- عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٨٨).

٤١- عبد المنعم الدسوقي الجميعي، منهج البحث التاريخي، دراسات وبحوث، (القاهرة: مطبعة الجيلاوي، ١٩٩٢).

٤٢- عبد المنعم سعيد، تدريس العلوم السياسية في الوطن العربي، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠).

٤٣- عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع السياسي، (أسيوط: مكتبة الطليعة، ١٩٧٩).

٤٤- عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، (بيروت: د.ن، ١٩٨٦).
٤٥- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، (مالطا: منشورات، ELGA ، ١٩٩٥).
٤٦- علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨).
٤٧- علي الدين هلال، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٧٥/١٩٧٦).
٤٨- علي عبد القادر وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٧).
٤٩- عمر التومي الشيباني، مناهج البحث الاجتماعي، ط ٣، (ليبيا: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ١٩٨٩).
٥٠- فاروق يوسف أحمد، مشكلات وحالات في مناهج البحث العلمي، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٨).
٥١- فاروق يوسف أحمد، وسائل جمع البيانات، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
٥٢- فاروق يوسف أحمد، القوة السياسية، اقتراب واقعي من الظاهرة السياسية، ط ٢، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٨٥).
٥٣- فهمي حامد عبد الكريم، استخدام أسلوب المحاكاة في تحليل المشكلات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢).
٥٤- فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماعي، ط ٢، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١).
٥٥- كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٥).
٥٦- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٨٤).
٥٧- محجوب عطية الفائدي، طرق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، (ليبيا: البيضاء، منشورات جامعة عمر المختار، ١٩٩٤).
٥٨- محمد الجوهري وعبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨).

٥٩- محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٩).

٦٠- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، (بيروت: المكتبة الأموية، ١٩٨٧).

٦١- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، جـ ٦، (القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٤).

٦٢- محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهاجية، ومداخل نظرية، (بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، ١٩٩٤).

٦٣- محمد عارف، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، (مصر: د.ن، ١٩٩٠).

٦٤- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ ١، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١).

٦٥- محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، جـ ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢).

٦٦- محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، (الإسكندرية: منشورات كلية التجارة، ١٩٧٩).

٦٧- محمد كلاس، محاضرات في الإحصاء التطبيقي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٣).

٦٨- محمد محمود ربيع، مناهج البحث في السياسة، (جامعة بغداد: كلية القانون والسياسة، ١٩٧٨).

٦٩- محمد معين صديقي، الأسس الإسلامية للعلم، (أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٨٩).

٧٠- محمود جاد، الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية، ط ٢، (القاهرة: دار العالم الثالث، ١٩٩٣).

٧١- موريس ديفيرجي، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١).

٧٢- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).

٧٣- نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة، رسالة دكتواره غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٥).

٧٤- نصر محمد عارف، نظرية النخبة ودراسة النظم العربية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥).

٧٥- نور الدين حاطوم وآخرون، المدخل إلى التاريخ، (سوريا: المطبعة العصرية، ١٩٦٤).
٧٦- ودودة بدران (محرر)، اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
٧٧- ودودة بدران (محرر)، البحث الأمبريقي في الدراسات السياسية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩١).
٧٨- ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢).
٧٩- يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة، (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٢).

ب- الدوريات

٨٠- حسن أبو طالب، «قياس التعاون في علاقات مصر العربية»، مجلة السياسة الدولية، ع ١٢٢، أكتوبر ١٩٩٥.
٨١- سمير أمين، «حول التبعية والتوسع العالمي الرأسمالي» المستقبل العربي، ع ٩٣، نوفمبر ١٩٨٦.
٨٢- مصطفى علوي، «الاتجاهات الكمية في التحليل السياسي والواقع العربي» المجلة العربية للعلوم السياسية، ع ٢، ١٩٨٨.
٨٣- نيفين عبد المنعم مسعد، «القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية»، المستقبل العربي، ع ١٥٥، يناير ١٩٩٢.
٨٤- هبة رؤوف عزت، «تأملات ونظرات في مسألة المؤشرات»، مصر الحوار، ع ٣٢/٣٣، ربيع/صيف ١٩٩٤.

ثانياً ــ المراجع باللغة الأجنبية

References

A- Books.

1- Almond, Gabriel A. and powel, poel, Bingham. comparative Politics, systems and plicy, second Edition, (Boston: little Brown and company, 1978).

2- Bailey, Kenneth D. Methods of social Research, Third Edition, (New york: Free Press, 1987).

3- Brown, A. Lee. Rules and Conflict, in Introduction to Political life, (New Jersy: Prentice - Hall Inc., 1981).

4- Calvert, Peter. An Introduction to Comparative Politics, (New york: Harvester Wheatcheaf, 1993).

5- Charlesworth, James. Contemporary Political Analysis (New york: The Free Press, 1967).

6- Contori, Louis J. and Ziegler Andrew H. (Eds.), Comparative Politics, In the post Behavioral era, (Boulder: Rienner Publishers, 1988).

7- Conway, Margaret and Fiegert Frank B. Political Analysis an Introduction, sesond Ed., (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1976).

8- Dogan, Mattei et Pelassy, Dominique. Sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982).

9- Dyke, Vernon Van. Political Science: A philosophical Analysis, (california: Stanford university press, 1960).

10- Easton, David. Analyse du système Politique, Traduction de pierre Recheron, (paris: Librairie Armond colin, 1974).

11- Erik lane, Jan and Ersson svante. Comparative Politics, an Introdution and New Approach, (U. S. A. Polity press 1994).

12- Feagin, Joe R. A case For case study, (U. S. A., North Carolina press, 1991).

13- Finiftar, Ada W. (ed.), Political Science The state of Discipline, (Washington D.C: A. P. S. A., 1983).

14- Frankel, Joseph. The making of Foreiqn Policy, an Analysis of Decision - making, (London: Free press, 1967).
15- Gibbs, Brian H. and singer, J. David. Empirical Knowledge on world politics, (U. S. A. Greenwood press, 1994).
16- Golembiowiski, Robert T. (ed.), The Small Group In political Science, (U. S. A: GEORGIA PRESS, 1978).
17- Grawitz, Madleine. Methodes des sciences Sociales, Ge (Ed.) (Paris: Editons Dalloz, 1993).
18- Hague, Rod and Harrop Martin. comparative Government, second Edition, (U. S. A: Humanities press In ternational, 1990).
19- Hindess, Barry. Political Choice and Social structure, (London: Edward Elgar Publishing Limited, 1989).
20- Holsti, J. K. International Politics: framework for Analysis, 5 th Edition, (Columbia: prentice - Hall, 1988).
21- Isaak, Alan C. scope and Methods of Political Science, (Illinois: The Dorsey Press, 1969).
22- Johnson, Janet B. and Joslyn Richard A. Political science Research Methods, second Edition, (Woshington D.C: Cq press, 1991).
23- Kaplan, Abraham. The Conduct of Inquiry, (Pennsylvania: Chandler Compary, 1964).
24- Kessel, John H. et al., Micro politics Indivedual and Group Level Concepts, (U. S. A: Copyright (c) by Holt, Rikehart, 1970).
25- Krippendorff, Klaus. Content Analysis: An Introduction to Its Methodology, (Beverly Hills: Sage Publications, 1980).
26- Kweit, Mary Grasez and Kweit Robert w. Concepts and Methods for Political Analysis, (U. S. A: Printice - Hall Inc., 1981).
27- Lasswel Harold. Politics: Who? Gets what? when? How? (New york: Miridian Book, 1958).
28- Leca, Jean et Grawitz madeleine. Traite, de science politique, Vol. 3, (Paris: P. U. F. 1985).

29- Manheim, Jarol B. and Rich Richard. Empirical Political Analysis Research Methods In Political science, (U. S. A: Printice - Hall INc., 1981).
30- Martin, Rex. Historical Explanation, (London, Ithaca: Cornell University Press, 1977).
31- Migdal, Joel s. Strong Societies and week States, (New Jersey: Princeton University Press, 1988).
32- Palmer, Monte. The Interdisciplinary study of politics (New york: Harper and Row Publishers, 1974).
33- Reynolds, P. A. An Introduction to International Relations, 3th Edition, (London: Longman, 1994).
34- Russett, Bruce and Starr, Harvey. World Politics, Second Edition, (New york: W. H. Free man and company, 1985).
35- Snyder, Richard C. et al., Foreign Policy Decision - making, (New york: The Free Press of Glencoe, 1962).
36- Sullivan, Michael P. International Relations Theories and Evidance, (New Jersey: Prentice - Hall INC., 1976).
37- Wiarda, Howard J. (Ed.), New Directions in Comparative Politics, Revised Edition, (Boulder: westview Press, 1991).

B- Periodicals.

38- Breen, Richard and Rott man David. << Class Analysis and class theory>>, In The Journal of British Sociological Association, Vol. 29, No. 3 (August 1995).
39- Cole, Alistair, <<Studing Political leadership, the Case of Francois Mitterand>>, In Political Studies, Vol. 42, No. 3, (September 1994).
40- Elman, Mariam f.<<The Foreign Policies of Small States>>, In British Journal of Political Science, Vol. 25, (April 1995).
41- Rose, Richard. <<Comparing Forms of Comparative Analysis>>, Political Studies, 39, No. 3 (September 1991).